

غير فاعلة لا تتعدي الى صفاتك اذ بعد النسبة التعدينية
 عدم تمامها و عدم اقتضاها افراد المعنى الى افراد المعنى اي لا
 عن غير اي الذات اي لا تتعدي افرادها عن الذات كما ان
 الوصف قد شاع النسبة بينهما فيه فلم يكن بها ظهور
 ارتباطها به اي لا يتصور هو عطفها على افرادها عطف
 كما تفهم و لا تكون هي مقصورة بالادارة الى اي لعدم
 ظهورها و لولاها لكانت من مدلول الوصف لكن
 ليست ظاهرة في معناه اذ الظاهر في معناه انها
 هي الذات فلذا قال النسبة المقترنة فيها اي في الصفة اي
 انما اعتبرت للربط لا لانتهاجها لا يصدق الحكم
 عليها ولا بها و قوله و اما النسبة المقترنة
 فيها اي انتميم الكلام على الوصف و استارة
 الى ان معناه سبب من ثلاث اذ و حدث و نسبة
 فيهم على الوصف نظر الذات و من نظر المحدث و اما النسبة
 فهي ملحوظة في
 لا يتكلم الحكم عليها و لا يشار الى قوله من
 الفرض بيان لما سبق متعلق بقوله
 بعد ان ليس شارحاً في قوله من الفرض بيان
 لما سبق متعلق بقوله و اما اضافة على التعريف
 يعني ان ضاربا لا يرد على احد الفعل
 بالمتعين الذي نقل عن الخاطيء و هو ما دل على
 معنى في نفسه غير مقترن باحد الارضين
 الثلاثة فنقول انه بانه ما دل على البيان
 لقوله بما قد نقل الى و اشار لما علم اليريد
 و الاضمار زاد و ضما في تعريف المذكور
 لا يرد على دلالة ضارب على الزمان ليس
 صفا و حاصله انما يعني ان ضاربا انما لم يرد على
 حد الضم لان الملحوظ او لا يحد كما انه قيل
 ما دل على حث منسوب الى فاعل ما فترن
 باءه الى فبا عتبار المحدث في صفة
 او لو يندفع ايراد المثلج لان المثلج في
 المشتق اول الذات كما تفهم ايضا
 انه موقع للماهية و وحده لا يعين
 اي مراده انه على هذا المذهب موضع
 للماهية من هو حث و جودها في
 فاعلم ان لا من حيث هي فالعصم
 من اسم

من اسم فليس عاينه المذهب الفرض المنسرا لانه قيد في الموضع له اعلى
 الماهية و التاعريف انه اذا قيل هذا موضع الماهية بقية وجودها في فرد
 كان المقصود ذلك الفرض الغير المتين و ليس المراد ما يتبادر من ظاهره
 من انه مدلوله هذا ان الكسب ان اي الماهية و الوحدة لا نه يقضي
 ان مدلوله مركب و ليس كذلك و اما على المثال فهو موضع للماهية من
 حيث هي اي لا بقية وجودها في فرد و في فرد استثنى امراده
 ان الموضع الفرض من حيث وجود الماهية فيه و ليس المراد ذلك
 من ان الماهية مع الوحدة هي فردا ثم فعل ما جعله الفرض الى
 حاصل الفرق بين علم فليس و اسم فليس ان علم فليس موضع للماهية
 مع التعيين و التعيين ملحوظ فيه على انه جزء من الموضع الذي
 قيل على القول الثاني و اما اسم فليس فهو موضع للماهية فقط و التعيين
 فيه لم يلاحظ جزئيا و لا قيدا و تحقيق المقام ان علم فليس كونه من
 المعارف بقصد به معنى عند السامع من حيث معنى مثلا اسما
 يدل على ماهية معينة محبذ عما هي من الماهيات و هي ماهية
 السبع و هذا التعيين جاء من نفس اللفظ لان الواضع وضع اسما
 على وجه يستفاد من تعقل الموضع له من لفظه ففعل التعيين و اما
 اسم فليس المذكور من الكثرة بقصد بهما التفات النفس الى المعنى من
 حيث هو من غير ان يكون في اللفظ ملحوظة تعين وان كان
 لا يكون الذي معينا فان الفرض هو عرف على الحكم من ضم اللفظ
 له و ذلك انما يكون بقرينة و يحتمل عنده جماعة ان كل واحد
 يقصد به التفات المخاطب الى ماهية معينة و هي ماهية الجمع لا
 ان التعيين معلى ثابت فيه لكن التعيين لم يستند من اللفظ بل
 العلم بالوضع فاسمه و الاضمار و اضا في الحقيقة و اهدوا الفرق
 بين ما باعتبار الابد اعتبار التعيين من اللفظ و عدم اعتباره منه
 كما في امر لا الفرق بين اسما و المراد به حقيقة و هو ان
 اسما التعيين في مستفاد من جوهر اللفظ و الورد للتعين
 فيه مستفاد من اللام في استعمال علم فليس او كنه معقلا او متفكرا

195